عروض الكتب والندوات

الحرب الباردة لم تنتهِ في آسيا

ترجمة: مروة أحمد عبد العليم
الهيئة العامة للاستعلامات

التقريـــــر: The Cold War Never Ended In Asia

اسم الكاتب: Andrey Kortunov

جهة النشــر: موقع المجلس الروسي للشؤون الدولية

(The Russian International Affairs Council (RIAC)

تاريخ النشر: 6 يونيو 2024

مقدمة:

أوضح الكاتب Andrey Kortunov المدير الأكاديمي للمجلس الروسي للشؤون الدولية، عضو المجلس الروسي للشؤون الدولية، انه اسفرت الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس بوتين إلى Harbin بعض ذكرياتي الشخصية وأعادت إلى ذهني سلسلة من الأفكار حول التاريخ الطويل والمعقد للعلاقات الروسية الصينية، لقد زرت هذه المدينة لأول مرة في أوائل تسعينيات القرن العشرين؛ وكانت انطباعاتي في تلك اللحظة أن Harbin ملتزمة بالتخلص من آخر بقايا إرثها الروسي كرمز للاستعمار الأوروبي. والواقع أن المدينة، التي تأسست في عام 1898 كمحطة لخدمة السكك الحديدية الشرقية الصينية، كانت تتمتع خلال السنوات العشرين الأولى من وجودها بوضع خاص خارج الإقليم، بل وتم إخراجها فعلياً من ولاية بكين ولفترة طويلة ظلت الذكريات المريرة عن هذه الفترة من السيادة المحدودة شديدة الحساسية بالنسبة للصينيين المحليين، وهو الأمر الذي يتعين علينا نحن على الجانب الروسي أن نفهمه ونقبله.

ولكن يبدو أن المواقف قد تغيرت تماماً في غضون ثلاثين عاماً، ففي هذه الأيام، يحظى التراث التاريخي الروسي في المدينة بتقدير كبير ويتم الحفاظ عليه بعناية، فقد تم ترميم كاتدرائية القديسة صوفيا المركزية التي رأيتها مهجورة ومهملة بالكامل تقريباً، لتبرز كواحدة من المعالم المعمارية للمدينة. وقامت السلطات البلدية بهدم المباني المحيطة بالكاتدرائية لإعادة إنشاء ساحة الكاتدرائية في روعتها الأولية، أما محطة Harbin للسكك الحديدية الشهيرة، حيث اغتال القومي الكوري آن جونج جيون في أكتوبر 1909 إيتو هيروبومي، أول رئيس وزراء لليابان، فقد أصبحت محطة جديدة رائعة على الطراز الحديث على غرار المحطة الروسية الأصلية التي بنيت عام 1899 ولدى Harbin كل الأسباب التي تجعلها مركزاً وطنياً رائداً للتفاعل الاقتصادي والثقافي والتعليمي والإنساني مع جارتها الشمالية.

الحرب العالمية الثانية في آسيا

كان أحد بنود جدول أعمال فلاديمير بوتين في Harbin هو وضع الزهور على النصب التذكاري لنحو 12 ألف جندي وضابط سوفيتي لقوا حتفهم أثناء الحرب العالمية الثانية أثناء تحرير Manchuria من الاحتلال الياباني، وأشار الزعيم الروسي على وجه التحديد إلى الموقف الدقيق للسلطات الصينية تجاه ذكرى الصفحات المشتركة من المجد العسكري والأخوة، لقد كان هذا تذكيرًا مناسبًا وفي الوقت المناسب بالماضي موجهًا ليس فقط إلى الشركاء الصينيين، بل وإلى الروس أيضًا.

لا شك أن روسيا، كما هي الحال في العديد من البلدان الأخرى، تنظر إلى الحرب العالمية الثانية باعتبارها حرباً «أوروبية» في المقام الأول وإذا سألت مواطناً روسياً عادياً عن موعد اندلاع أعنف الصراعات وأكثرها تدميراً في القرن العشرين، فمن المرجح أن يجيب بأن الحرب العالمية الثانية بدأت في الثاني والعشرين من يونيو 1941، عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفيتي وربما يزعم مواطنون روس أكثر دراية أو تعليماً أن الحرب العالمية الثانية اندلعت في الواقع قبل ذلك بعامين، في الأول من سبتمبر 1939، عندما غزت ألمانيا النازية بولندا. وبطبيعة الحال، إذا نظرنا إلى الأمر من منظور آسيوي، فإن التسلسل الزمني للحرب العالمية الثانية يبدو مختلفاً تمام الاختلاف: فقد شنت اليابان غزواً واسع النطاق للصين في السابع من يوليو 1937، في حين أن الهجمات اليابانية الأولى ضد الصين، التي مزقتها حرب أهلية مطولة، تعود إلى عام 1931.

وعلى نحو مماثل، فإننا عادة ما نؤكد على حجم الخسائر في الأرواح البشرية، وخاصة في أوروبا ولكن من حيث الأعداد الإجمالية، تحتل الصين (حتى 20 مليون قتيل) المرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفييتي (حتى 27 مليون قتيل)، وتتفوق بفارق كبير على جميع الدول الأوروبية بما في ذلك ألمانيا (حتى 8.4 مليون قتيل)، وبولندا (6 ملايين قتيل)، وكذلك فوق اليابان (حتى 3 ملايين قتيل). ومن الجدير بالذكر أن الخسائر المرتفعة التي تكبدها كل من الاتحاد السوفيتي والصين كانت ناجمة في المقام الأول عن المستوى المرتفع للغاية من الوفيات بين المدنيين نتيجة للقسوة غير

المسبوقة التي أظهرها الغزاة في بلدينا ولم تكن جرائم الحرب الهائلة التي ارتكبها اليابانيون في الصين أقل فظاعة بأي حال من الأحوال من الجرائم التي ارتكبها النازيون في الاتحاد السوفييتي ونحن في أوروبا نعرف الكثير عن Auschwitz أو Buchenwald، ولكننا نعرف أقل كثيراً عن مذبحة Nanking أو عن الهجمات الكيماوية والبيولوجية على المدنيين التي شنتها الخدمة الجوية للجيش الإمبراطوري الياباني ولكن حتى الآن لا يُعرف الكثير عن »الوحدة 731» اليابانية سيئة السمعة، التي عملت في إحدى ضواحي Harbin وكانت مسؤولة عن القتل الوحشي لآلاف المدنيين، حوالي 30% منهم من الروس المحليين المقيمين في المدينة خلال الحرب العالمية الثانية.

ولكن في نهاية المطاف، لا يتعلق الأمر كثيراً بالتصورات العامة أو المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالحرب العالمية الثانية في روسيا أو في بلدان أخرى، بل من الأهمية بمكان أن نضع في الإعتبار أن الحرب العالمية الثانية انتهت في أوروبا وآسيا بطرق مختلفة، ففي أوروبا، أُرغِمت ألمانيا ليس فقط على الاستسلام، بل وأيضاً على الخضوع لعملية جذرية ومؤلمة للغاية من نزع النازية وعلاوة على ذلك، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان على البلاد أن تظل منقسمة لأكثر من أربعة عقود، وفي آسيا، لم تتعرض اليابان لمثل هذه المعاملة بالكامل ـ لم تكن مقسمة، وكان استبدال النخب السياسية هناك أكثر محدودية وانتقائية مما كان عليه الحال في ألمانيا وعلى الرغم من كل الاعتذارات عن جرائم الحرب التي قدمها كبار المسؤولين الحكوميين اليابانيين، فإن الموقف العام في اليابان تجاه الحرب العالمية الثانية يظل أكثر إثارة للجدال من الموقف في ألمانيا ويبدو أن بعض الناس في اليابان على الأقل لديهم شعور قوي بأن بلادهم كانت ضحية في هذه الحرب أكثر من كونها معتدية.

وإلى حد ما، فإن هذا الشعور مبرر ـ فاليابان هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت ضدها الأسلحة النووية في نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ويظل السؤال مفتوحا إلى أي مدى كان هذا الاستخدام ضروريا ومناسبا. ومع ذلك، عندما يقوم كبار أعضاء الحكومة اليابانية بزيارة ضريح Yasukuni، الذي يكرم جميع قتلى

الحرب اليابانيين، بما في ذلك مجرمي الحرب المدانين، فإن هذه الأفعال تثير المخاوف بشأن مدى عمق ندم الحرب العالمية الثانية الحقيقي في طوكيو هذه الأيام والسهولة الواضحة التي تمكنت بها حكومة فوميو كيشيدا من تمرير تحول كبير في موقف الدفاع الوطني في نهاية عام 2022 بهدف تحويل اليابان إلى ثالث أكبر منفق عسكري في العالم بحلول عام 2027، تشير إلى أن المجتمع الياباني أصبح الآن مستعدا لإعادة النظر في بعض مبادئ السياسة الخارجية الأساسية للبلاد بعد الحرب العالمية الثانية.

الحرب الباردة على الطريقة الآسيوية

إن الحرب الباردة في آسيا كانت أشد ضراوة ووحشية من تلك التي شهدتها أوروبا. صحيح أن الاتحاد السوفييتي نفذ في أوروبا تدخلات عسكرية في المجر (1956) وفي تشيكوسلوفاكيا (1968)، ولكن لا يمكن مقارنة أي منهما بالحرب الكورية (1950 ـ 1953) أو الحرب في فيتنام (1965 ـ 1974) من حيث نطاقها وطولها والخسائر في الأرواح البشرية، ففي كل من الصراعين الآسيويين لقي الملايين من البشر حتفهم، أغلبهم من المدنيين، كما نزح المزيد من الناس ومن بين المشاكل الثالثة التي تسببت فيها الدول المنقسمة ـ الصين وكوريا وفيتنام ـ لم يتم حل سوى المشكلة الثالثة بنجاح، فقد تمكنت الصين من إعادة دمج هونج كونج، ولكنها لا تزال تعمل على حل مشكلة تايوان؛ ولا تزال إعادة توحيد كوريا تبدو وكأنها حلم بعيد المنال.

لقد كان هناك فرق آخر بين الحرب الباردة في أوروبا وآسيا، وهو أن الحرب القديمة في أوروبا كانت ذات شكل «كلاسيكي» ثنائي القطبية ـ حيث كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تقودان تحالفين عسكريين متعارضين، يتسمان بالتسلسل الهرمي والانضباط والتنظيم الجيد، صحيح أننا كنا هناك منشقين وحتى منشقين من كلا المعسكرين ـ ألبانيا ويوغوسلافيا على الجانب السوفيتي وفرنسا على الجانب الأمريكى ولكن هذه كانت استثناءات وليست قاعدة عامة. ففي آسيا، منذ أوائل ستينيات القرن العشرين، أصبح التوازن أكثر تعقيداً، ولم يتشكل فقط من خلال المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بل وأيضاً من خلال العلاقات المعقدة للغاية بين الجهات الفاعلة الرئيسية في القارة أي الاتحاد السوفيتي والصين

والهند. وقد اندلعت بعض الصراعات العسكرية المباشرة بين هذه الجهات الفاعلة، مثل الحرب بين الصين والهند في عام 1962 والاشتباكات الحدودية بين الاتحاد السوفيتي والصين في عام 1969.

كما فتحت تعقيدات التوازنات السياسية والعسكرية في آسيا الأبواب أمام الصراعات بين الجهات الفاعلة الرئيسية ذات مراكز القوة المستقلة الأصغر حجماً والتي لا تتناسب مع النمط الثنائي القطبي «الأوروبي» القياسي ـ الحروب الهندية الباكستانية في أعوام 1947 و1965 و1971 و1999، والحرب الصينية الفيتنامية في عام 1979، والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان في الفترة 1979–1989، حيث انحازت الصين إلى الولايات المتحدة في دعم مقاومة المجاهدين. وعلاوة على ذلك، كانت هناك الكثير من الحروب الأهلية الدموية في آسيا وعمليات القتل الجماعي للمدنيين التي لم تشهدها أوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين ـ ويكفي أن نذكر مذابح عامي 1965–1966 في إندونيسيا والإبادة الجماعية في كمبوديا في الفترة 1976–1978.

وعلاوة على ذلك، فإن الحرب الباردة لم تنته قط في آسيا، كما كانت الحال في أوروبا في عام 1989 وكان السبب الرئيسي وراء هذا الاختلاف واضحا ـ فالدول الاشتراكية في آسيا (جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية فيتنام الاشتراكية) لم تنهار قط أو تتحول إلى الرأسمالية على النمط الغربي كما فعلت الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية والوسطى، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي. ولذلك، لم يكن هناك في آسيا تقليديا رغبة في توقيع اتفاقيات معقدة ملزمة قانونا مع آليات تحقق تدخلية أو الدخول في تحالفات متعددة الأطراف تفرض قيودا كبيرة على السيادة الوطنية.

وهذا هو السبب، على سبيل المثال، على الرغم من أن التكامل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا لم يبدأ إلا بعد فترة وجيزة من أوروبا الغربية (يعود تاريخ الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى عام 1957، في حين تم الإعلان عن رابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 1967)، إلا أن المشروع الأوروبي تطور بالفعل بحلول عام 1992 إلى اتحاد

اقتصادي وسياسي قوي مؤسسي للغاية (الاتحاد الأوروبي)، في حين تظل رابطة دول جنوب شرق آسيا حتى الآن مجتمعاً فضفاضاً إلى حد ما وضعيف المؤسسية نسبياً من الدول ذات السيادة ومن المؤشرات أيضاً أنه على الرغم من الجهود الدؤوبة، لم تنجح الولايات المتحدة في بناء تحالفات متعددة الأطراف قوية في آسيا مثل حلف شمال الأطلسي في أوروبا. ففي الجنوب، أنشأت واشنطن في عام 1954 منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO) لمحاربة الشيوعية في آسيا؛ وقد واجهت المبادرة العديد من المشاكل منذ البداية وانهارت بعد هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام. وفي الشمال، لم تنجح جميع محاولات الولايات المتحدة لتوحيد اليابان وجمهورية كوريا تحت مظلة أمنية مشتركة بسبب العلاقات المعقدة بين سيول وطوكيو.

وليس من المستغرب أن آسيا لم تشهد أي محاولات لتوقيع أي وثيقة نهائية لتسوية الحرب الباردة على غرار ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة (المعروف أيضاً باسم ميثاق باريس) لعام 1990، والذي كان من المفترض أن يستند إلى القيم الديمقراطية الليبرالية المشتركة وعلى فهم مشترك للاتجاه الذي ينبغي لأوروبا أن تتبعه في المستقبل. وعلى نحو مماثل، لم يحاول أحد في آسيا على الإطلاق إطلاق أي مؤسسة متعددة الأطراف شاملة مثل منظمة التعاون والأمن في أوروبا ولم يلتزم أي من الأطراف في آسيا بالمضي قدماً في ضبط الأسلحة التقليدية على غرار المعاهدة الأصلية بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي وقعت في عام 1990 أو نسختها المعدلة التي وقعت في عام 1999، أو المضي قدماً في ضبط الأسلحة النووية مثل معاهدة الصواريخ النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ثم بين الولايات المتحدة وروسيا في وقت لاحق والتي أبرمت في عام 1987 وحتى المبادرات المتعددة الأطراف شديدة التركيز في آسيا، مثل المحادثات السداسية في الفترة 2007–2003 بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية، لم تسفر إلا عن نتائج محدودة للغاية وسرعان ما انتهت.

في أوج التعاون الأوروبي الشامل، كان العديد من الساسة والعلماء والصحفيين الذين حاولوا مقارنة تجارب أوروبا وآسيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين

يضعون الأولى عادة فوق الثانية، بحجة أن آسيا عانت من «عجز مؤسسي» بعد الحرب العالمية الثانية فشلت الدول الآسيوية في التغلب عليه حتى بعد إعلان انتهاء الحرب الباردة في عام 1989. ومع ذلك، سيكون من غير المناسب اليوم، إن لم يكن من السخف، أن نقترح أن أوروبا في نهاية المطاف أثبتت أنها أكثر نجاحًا في التغلب على ماضيها المأساوي في الحرب الباردة من آسيا فلم تمنع جميع المؤسسات الأوروبية المتعددة التي ظهرت بعد الحرب الباردة ـ ليس فقط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بل وأيضًا مجلس أوروبا، ومجلس حلف شمال الأطلسي وروسيا، ومجلس دول بحر البلطيق، ومنظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، وما إلى ذلك ـ الانقسام الدرامي الجديد للقارة الأوروبية، والذي من المرجح أن يستمر معنا لفترة طويلة. واليوم أصبحت معظم هذه المؤسسات إما مجمدة تمامًا أو فقدت طبيعتها الأوروبية الشاملة. إن ضبط الأسلحة في أوروبا، سواء النووية أو التقليدية، غير موجود عملياً، كما أن تدابير بناء الثقة مثل معاهدة السماوات المفتوحة أو وثيقة فيينا لعام 2011 لم تعد مجدية والأمر الأكثر أهمية هو أن الصراع العسكري واسع النطاق يشتعل في قلب القارة الأوروبية منذ أكثر من عامين، ولحسن الحظ فإن هذا ليس هو الحال في آسيا.

هل ستعلم آسيا أوروبا درسا؟

لكن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن فشل أوروبا لا يعني بالضرورة أن آسيا سوف تنجح، فالوضع في آسيا اليوم أقل استقراراً ـ فسباق التسلح القاري يتسارع، وحلف شمال الأطلسي يوسع أنشطته بنشاط في المحيطين الهندي والهادئ، والكتلة الثلاثية أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تدرس قبول أعضاء جدد، والحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا يكتسب أبعاداً إضافية وقد يندلع صراع واسع النطاق في أي نقطة في شبه الجزيرة الكورية، أو في مضيق تايوان، أو في بحر الصين الجنوبي، أو على الحدود الصينية الهندية، أو في أي مكان آخر في آسيا أو حولها وقد يزعم المرء أن العديد من هذه الصراعات تغذيها وتثيرها جهات خارجية، ولكن لا يمكن إنكار أن لها أيضاً مصادر عديدة داخل القارة الآسيوية ومن المؤسف أن حتى المستوى المرتفع من الترابط الاقتصادي لا ينبغي أن يُعَد حواجز كافية وموثوقة لحماية دول القارة من الوقوع في هاوية المواجهة العسكرية المباشرة.

ولكن ماذا يعني هذا بالنسبة للأمن في آسيا في المستقبل؟ أولاً وقبل كل شيء، يعني هذا أنه ليس من الواقعي أن نتصور ظهور أي نظام أمني قوي وشامل في آسيا في أي وقت قريب وإذا لم ينجح هذا النموذج في أوروبا في تسعينيات القرن العشرين في ظل أفضل الظروف الممكنة، فمن غير المرجح أن ينجح في آسيا في عشرينيات القرن الحادي والعشرين أو حتى ثلاثينياته، عندما تكون الظروف أقل ملاءمة لمثل هذه التصاميم الطموحة وسوف تستمر المنافسة بين القوى العظمى في آسيا لفترة طويلة، وسوف تفرض هذه المنافسة قيوداً صارمة على بناء المؤسسات المتعددة الأطراف.

فضلاً عن ذلك فإن آسيا كبيرة وصغيرة في الوقت نفسه بحيث لا يمكن أن يكون لها نظام أمني على مستوى القارة وهي كبيرة للغاية لأن التحديات الأمنية في شمال شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى ليست متماثلة؛ ومن الصعب أن نتصور ترتيباً أمنياً شاملاً يقوم على مبدأ »مقاس واحد يناسب الجميع« وهي صغيرة للغاية لأن العديد من المسائل الأمنية في آسيا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشاكل الأمن العالمية مثل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين أو بين الولايات المتحدة وروسيا، وبالتالي لا يمكن حلها دون التوصل إلى اتفاق على المستوى العالمي مع القوى الكبرى غير الآسيوية (على سبيل المثال بشأن الاستقرار الاستراتيجي) وفي العالم الحديث المترابط، من غير المرجح أن ينجح المبدأ القديم »الحلول الآسيوية للمشاكل الآسيوية« في جميع الحالات.

وقد يكون من السابق لأوانه الآن أن نفكر في حلول طويلة الأجل للقارة الآسيوية فمن المرجح أن يستمر وضع التقلب الاستراتيجي هنا لفترة طويلة من الزمن، وهو ما من شأنه أن يعقد أي محاولات لتحديد قواعد اللعبة المقبولة من قِبَل الطرفين على أساس توازن القوى المستقر وسوف تعمل التقلبات المتوقعة على زيادة مخاطر وقوع صدام عسكري عرضي غير مقصود، ولكن النبأ السار هو أن أحداً في آسيا لا يرغب في شن حرب واسعة النطاق، كما كانت الحال قبل قرن من الزمان، عندما كانت اليابان ملتزمة تماماً ببناء »مجال الرخاء المشترك في شرق آسيا« بالوسائل العسكرية. واليوم، هناك اشتباكات دورية أو حوادث خطيرة بين الصين والهند، وبين

الهند وباكستان، وبين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكوريا الجنوبية، ولكن هذه الاشتباكات والحوادث لم تتصاعد حتى الآن إلى مستوى المواجهة العسكرية واسعة النطاق. والمثال الأوروبي الأحدث يشكل أيضاً إشارة تحذير واضحة للدول الآسيوية ضد أي تهديد متهور بالحرب قد يؤدي إلى كارثة.

إن تجربة الحرب الباردة تعلمنا أهمية إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة بين القوى العظمى حتى لو سارت العلاقات في الاتجاه الخاطئ ومن الأهمية بمكان الحفاظ على المشاورات بين الصين والولايات المتحدة، وبين الهند والصين، وبين اللاعبين الرئيسيين الآخرين في آسيا، وحتى الخطوات الصغيرة التدريجية في اتجاه المزيد من الشفافية والقدرة على التنبؤ والتفاهم المتبادل في العلاقات الثنائية بين الخصوم المحتملين من شأنها أن تشكل نجاحاً كبيراً. وفي كثير من الحالات، يمكن اتخاذ الخطوات الأولى في اتجاه بناء الثقة على مستوى المسار الثاني، مما يمهد الطريق لاتصالات مثمرة بين المسؤولين.

إن الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية تظل حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي في القارة الآسيوية فضلاً عن الاستقرار الاستراتيجي العالمي ككل ومن المؤكد أن الرحلة الأخيرة التي قام بها الرئيس بوتين إلى الصين، ومفاوضاته مع الرئيس شي جين بينج، من شأنها أن تخلق دافعاً جديداً لتعزيز هذه الشراكة ولابد أن تكتمل هذه الشراكة بتعاون معزز يركز على الأمن ضمن أطر متعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة البريكس، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وغيرها ولا تقدم أي من هذه المؤسسات المتشابكة حلاً سحرياً لجميع التحديات الأمنية في آسيا، ولكن من خلال العمل جنباً إلى جنب مع بعضها البعض، يمكن لهذه المؤسسات أن تضمن هروب آسيا من المأزق الأوروبي.

في أبريل 2022، طرح الرئيس الصيني شي جين بينج، في كلمته في افتتاح منتدى Boao الآسيوي، مبادرة الأمن العالمي ردًا على الصراعات والتحديات الأمنية المتزايدة في العالم. وقد أرسى هذا الاقتراح من الزعيم الصيني الأساس لورقة مفهوم مبادرة الأمن العالمي التي اعتمدتها وزارة الخارجية الصينية رسميًا في 21 فبراير 2023

ورغم أن المبادئ الموضحة في مبادرة الأمن العالمي عالمية ويمكن تطبيقها على أجزاء مختلفة من العالم، فمن المنطقي تمامًا اختبارها في آسيا، التي ليست فقط الأكثر اكتظاظًا بالسكان، بل وأيضًا القارة الأكثر حيوية وديناميكية على كوكبنا.

إننا نأمل أن يكون الوقت قد حان لكي تقدم آسيا درساً لأوروبا ليس فقط في التنمية الاقتصادية، بل وأيضاً في بناء السلام. وربما يكون بوسع الزعماء الآسيويين اليوم، من خلال العمل معاً بطريقة عملية ومثابرة ومسؤولة للغاية، أن يحققوا نتائج أفضل من نظرائهم في أوروبا أو من أسلافهم قبل قرن أو نصف قرن من الزمان، إن نافذة الفرصة لم تُغلق بعد أمام آسيا، ولم يصدر التاريخ حكمه بعد، لقد حان الوقت لوضع حد نهائي للحرب الباردة في آسيا ـ ليس بضجة كبيرة كما حاولوا أن يفعلوا في أوروبا في عام 1989، بل من خلال مجموعة مدروسة من الخطوات التدريجية والتدريجية والحذرة نحو »مجتمع المصير المشترك«، كما قال تشينمان شي وتقع المسؤولية على عاتقنا جميعاً، وكما يقولون، لا يحتاج النصر إلى تفسير، ولا تسمح الهزيمة بأي تفسير.